

التقارير

السياسة الدفاعية الجديدة لليابان: الأبعاد والدوافع

عادل علي

متخصص في الشؤون الصينية

مقدمة :

في حدث تاريخي يُعد الأكبر من نوعه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وبعد مرور تسعة أعوام على نشر أول استراتيجية للأمن القومي في العام ٢٠١٣، أقرت الحكومة اليابانية في ١٦ ديسمبر ٢٠٢٢، مراجعة جذرية لسياستها الدفاعية الجديدة، تبنت بموجبها موقفاً أكثر تشدداً وعدائيةً تجاه الصين وكوريا الشمالية وروسيا، وقد جاءت هذه المراجعة متضمنة في ثلاث وثائق أمنية رئيسية أصدرتها الحكومة اليابانية، تتعلق بـ: استراتيجية الأمن القومي، إرشادات برنامج الدفاع الوطني، علاوة على برنامج الدفاع متوسط المدى، تشكل في مجملها الركيزة الأساسية للسياسات الخارجية والأمنية للبلاد. حيث ستعمل اليابان على تعزيز قدراتها العسكرية خلال السنوات الخمس المقبلة، من خلال مضاعفة ميزانيتها الدفاعية السنوية، وتوحيد قيادتها العسكرية، وزيادة مدى صواريخها، بما في ذلك القدرة على شن هجمات مضادة. وهناك العديد من الدوافع والاعتبارات وراء إقدام اليابان على إحداث تحول كبير في سياستها الدفاعية، وهو ما أثار ردود أفعال إقليمية ودولية قوية، كما عكست السياسة الدفاعية الجديدة لليابان مجموعة من الدلالات، علاوة على أنها تواجه عدة تحديات مهمة، وهو ما سيتم تناوله تفصيلاً في هذا التقرير.

Abstract:

In a landmark event, the largest of its kind since the end of the Second World War, and nine years after the publication of the first national security strategy in 2013, the Japanese government approved on December 16, 2022, a radical review of its new defence policy, adopting a harsher and more hostile stance towards China, North Korea and Russia. This review is contained in three key security documents issued by the Government of Japan, relating to: the National Security Strategy, the guidance of the National Defence Programme, as well as the Medium Range Defence Programme, which are the main pillar of the country's foreign and security policies. Japan will strengthen its military capabilities over the next five years, by doubling its annual defence budget, consolidating its military command and increasing the range of its missiles, including the capacity to launch counter-attacks. There are many motives and considerations behind Japan's significant transformation of its defence policy, which has provoked strong regional and international reactions, and Japan's new defence policy has reflected a range of connotations, as well as facing several important challenges. This will be elaborated upon in this report.

مقدمة :

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وهزيمة اليابان فيها، فرضت الولايات المتحدة عليها دستوراً تمنع المادة التاسعة منه اللجوء إلى الحرب كوسيلة لتسوية النزاعات، مما أدى إلى عدم وجود جيش ياباني، وتشكل بدلاً منه ما أُطلق عليه قوات الدفاع الذاتي (SDF) (Self-Defense Forces)، ومن هذا المنطلق، تبنت اليابان في سياستها الدفاعية ثلاثة مبادئ رئيسة تحظر عليها تصنيع أو امتلاك أسلحة نووية، كما تحظر صادرات الأسلحة والمعدات الدفاعية، علاوة

على الحد من سقف إنفاقها العسكري بحيث لا يتجاوز ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً. غير أن اختلاف البيئة الدولية في الوقت الراهن بشكل جوهري عن تلك التي كانت سائدة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، ترتب عليه تغير المبادئ الحاكمة للسياسة الدفاعية اليابانية، بإجراء أكبر مراجعة على هذه السياسة منذ عقود، تعتبر بمثابة إنقلاب كبير على التوجه الدفاعي لليابان.

أولاً: مضمون السياسة الدفاعية الجديدة:

حيث تتضمن هذه التعديلات الثورية الآتي:

(١) **مضاعفة موازنة الدفاع:** تخطط اليابان لرفع سقف إنفاقها العسكري، والذي يبلغ حالياً نحو ١٪ من إجمالي ناتجها المحلي، إلى الضعف لتصير الميزانية الدفاعية السنوية للبلاد - بما في ذلك ميزانية خفر السواحل والبنية التحتية العامة والبحوث العلمية والتكنولوجية - ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٢٧، ما يجعل اليابان ثالث أكبر دولة في العالم من حيث الإنفاق العسكري بعد الولايات المتحدة والصين. حيث سيتم زيادته إلى نحو ٤٣ تريليون ين (٣١٣ مليار دولار) على مدى السنوات الخمس المقبلة، ومن المعلوم أن اليابان تنفق في الوقت الحالي ٥٤ مليار دولار على الدفاع، وسيزيد هذا المبلغ إلى ما يقرب من ٨٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٧. وتحظى مسألة زيادة الإنفاق الدفاعي بدعم وتأييد الجمهور الياباني.

(٢) **توحيد القيادة العسكرية:** ستقوم اليابان بوضع قوات الدفاع الذاتي البرية والبحرية والجوية ذات الصلاحيات المحدودة تحت قيادة موحدة، بهدف الاستجابة السريعة لحالات الطوارئ، وتمثل وسائل تحقيق هذا الهدف، في: تسهيل استخدام الجيش للموانئ والمطارات المدنية في البلاد حتى في أوقات السلم، قيام اليابان بتفعيل التنسيق مع الولايات المتحدة بهدف الاستعداد بشكل أفضل لأزمة محتملة في تايوان، إنشاء وحدات جديدة من قوات الدفاع الذاتي تختص بالطائرات المسيرة والحرب الإلكترونية، بالإضافة إلى تحسين قدرات جمع المعلومات والرد على الأسلحة عالية التقنية مثل القنابل المحلقة والأسلحة التي تفوق سرعتها سرعة الصوت، تطوير طائرة مقاتلة نفاثة جديدة بحلول

عام ٢٠٣٥ بالتعاون مع بريطانيا وإيطاليا، علاوة على تعزيز قدرات وحدات خفر السواحل وزيادة التعاون مع جيوش وخفر سواحل دول أخرى.

(٣) **زيادة مدى الصواريخ اليابانية:** بهدف مواجهة قصور نظام دفاعها الصاروخي وعدم كفايته إزاء اعتراض الهجمات الصاروخية ضد الأراضي اليابانية، فقد نصت السياسة الدفاعية الجديدة على ضرورة امتلاك «القدرة على شن هجوم مضاد» بأسلحة يمكن أن تستهدف البنية التحتية العسكرية داخل أراضي العدو. وهو الأمر الذي لا تزال الحكومة اليابانية تعتبره غير مسموح به بموجب الدستور.

وتخطط طوكيو للحصول على صواريخ بعيدة المدى وذات دقة عالية قادرة على ضرب أهداف في الخارج إذا تعرضت للهجوم، بهدف تعزيز قدرتها على الردع. وتتمثل وسائل تحقيق هذا الهدف، في: شراء نحو ٥٠٠ صاروخ توماهوك كروز من الولايات المتحدة بالإضافة إلى صواريخ «إس إم ٦» طويلة المدى، نشر أكثر من ألف صاروخ كروز طويل المدى لاسيما من خلال تحسين صواريخها المضادة للسفن، كما تدرس طوكيو تطوير صواريخ فرط صوتية تحلق بسرعة أكبر بخمس مرات من سرعة الصوت، علاوة على التخطيط لبناء حوالي ١٣٠ مستودعاً جديداً للذخيرة على أراضيها بحلول عام ٢٠٣٥، لاستيعاب صواريخ «الهجوم المضاد» وغيرها من الأسلحة.

ورغم أن التعديلات الجديدة تتضمن حق القوات اليابانية في شن «ضربات مضادة» ضد الدول المعادية، فإن تنفيذ هذا الحق مقيد بثلاثة شروط، وهي: وجود تهديد حتمي لليابان أو لدولة صديقة يقود لتهديد حتمي لليابان، عدم وجود وسيلة أخرى لتفادي الضربات التي تعتبر معادية، علاوة على أن يكون الرد في الحد الأدنى.

(٤) **تبني لهجة أكثر تشدداً تجاه الخصوم:** تتمثل أكثر ثلاثة مصادر أو خصوم تهدد الأمن القومي الياباني في ثلاث دول، وهي: الصين، كوريا الشمالية، وروسيا. حيث تنظر اليابان إلى تنامي القوة العسكرية للصين، بأنه «مصدر قلق كبير لليابان والأسرة الدولية»، إذ تشكل بكين «تحدياً استراتيجياً غير مسبوق لسلام

اليابان واستقرارها»، ولذلك، ستعمل اليابان على رفع عدد قوات الدفاع الذاتي في الجزر الواقعة في أقصى جنوب اليابان والأقرب إلى تايوان، وبذلك إلى الصين أيضاً، مع زيادة حجم وحدات اعتراض الصواريخ الباليستية بمقدار ثلاث مرات، واعتبرت اليابان أن الأعمال العسكرية لكوريا الشمالية تشكل «تهديداً خطيراً ووشيكاً لليابان اليوم أكثر من أي وقت مضى»، وذلك في إشارة إلى التجارب الصاروخية المتكررة التي تقوم بها بيونغ يانغ، فيما رأت أن «استعداد روسيا لاستخدام القوة لتحقيق أهدافها الأمنية الخاصة كما هي الحال في أوكرانيا»، ونشاطاتها العسكرية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ (الاندو - باسيفيك)، وكذلك تعاونها الاستراتيجي مع الصين يجعلها «تشكل مصدر قلق كبير للسلامة».

(٥) **تعزيز الوجود العسكري في جزر الجنوب:** بهدف مواجهة الوجود المتزايد للصين في البحار، ستعمل اليابان على تعزيز وجودها العسكري بشكل كبير في جزرها الواقعة في أقصى الجنوب، الأقرب إلى تايوان والبر الرئيسي للصين. وبالتالي، سترفع طوكيو بمقدار ثلاثة أضعاف عدد وحدات قوات الدفاع الذاتي المجهزة بقدرات اعتراض الصواريخ الباليستية، كما تخطط أيضاً لزيادة عدد جنودها المتمركزين في مقاطعة أوكينوا في الطرف الجنوبي الغربي من الأرخبيل، من ألفين جندي حالياً إلى ثلاثة آلاف جندي.

(٦) **تعزيز القاعدة الصناعية الدفاعية اليابانية والأمن السيبراني:** تؤكد السياسة الدفاعية الجديدة على أهمية تعزيز الأمن السيبراني لحماية شبكات الحكومة اليابانية وكذلك البنية التحتية الحيوية، بالإضافة إلى تقوية سلطات المركز الوطني للاستعداد للحوادث واستراتيجية الأمن السيبراني (NISC)، كما تخطط وزارة الدفاع لزيادة عدد الموظفين المسؤولين عن الدفاع السيبراني إلى حوالي أربعة آلاف فرد، من أكثر من ٨٠٠ فرد بحلول عام ٢٠٢٧.

ويذهب خبراء إلى أن اليابان تفتقر إلى قدر كاف من الأمن السيبراني والاستخبارات، الأمر الذي سيضطرها إلى الاعتماد بشكل كبير على الولايات المتحدة في تلك المجالات في إطلاق صواريخ كروز بعيدة المدى على الأهداف المقصودة.

كذلك، ركزت سياسة الدفاع الجديدة أيضاً على تعزيز قاعدة الصناعة الدفاعية

اليابانية، فعلى الرغم من الخطوات المتخذة لتخفيف القيود المفروضة على صادرات المعدات الدفاعية في عهد رئيس الوزراء الراحل آبي شينزو، فإن صناعة الدفاع اليابانية غير قادرة إلى حد كبير على المنافسة دولياً، ولا تزال تركز على السوق المحلية الصغيرة، وطرحت سياسة الدفاع عدداً من الخطوات لتعزيز الصناعة، بما في ذلك زيادة التمويل للبحث والتطوير، المزيد من تخفيف قواعد التصدير، واستكشاف مؤسسات جديدة، ربما على غرار وحدة الابتكار، لدعم والتقاط التقنيات العالية ذات الاستخدام المزدوج الناشئة.

(٧) **تعزيز الأمن البحري:** بالتزامن مع إقرار طوكيو للسياسة الدفاعية الجديدة، فقد وضعت الحكومة اليابانية سياستها بشأن تعزيز قدرات خفر السواحل في البلاد، وهي المرة الأولى التي يتم فيها تحديث الوثيقة منذ عام ٢٠١٦، وتأخذ السياسة البحرية الجديدة في الاعتبار التوترات الدولية المتزايدة، والتي تشمل السفن الأكبر حجماً والأكثر تسليحاً من الحكومة الصينية العاملة بالقرب من جزر سينكاكو في محافظة أوكيناوا، وتهدف السياسة الجديدة إلى: تكثيف الدوريات في المياه الإقليمية بواسطة السفن والطائرات، وتعزيز قدرات المراقبة البحرية باستخدام الطائرات بدون طيار وغيرها من التقنيات الجديدة، وتبادل المعلومات والتعاون مع قوات الدفاع الذاتي لتحسين قدرة الدعم الاستراتيجي والتعاون مع الهيئات ذات الصلة في الداخل والخارج، علاوة على وضع إجراءات محددة لوضع خفر السواحل تحت سيطرة وزير الدفاع في حالة وقوع هجوم مسلح، وتقتصر هذه السياسة زيادة ميزانية خفر السواحل إلى حوالي ٣٢٠ مليار ين (٢,٣ مليار دولار) في السنة المالية ٢٠٢٧، بزيادة ٤٠ في المائة عن السنة المالية الحالية.

ثانياً: دوافع مراجعة السياسة الدفاعية:

هناك العديد من الدوافع والاعتبارات وراء إقدام اليابان على إحداث تحول كبير في سياستها الدفاعية، والتي تأتي أساساً من البيئة الأمنية المحيطة باليابان، والتي وصفت بأنها الأشد والأكثر تعقيداً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي يفرض على اليابان مجموعة من المخاطر والتحديات الأمنية، يتمثل

أبرزها في الآتي:

(١) **التحديث العسكري للصين:** حددت استراتيجية الأمن القومي الياباني الصين لأول مرة على أنها التحدي الأمني الأساسي الذي يواجه اليابان. وثمة مخاوف متزايدة من جانب طوكيو إزاء الحشد والتحديث العسكري الصيني، والذي وصفته بأنه يفتقر إلى الشفافية، كما أن الصين لم تستبعد إمكانية استخدام القوة العسكرية ضد تايوان، بالإضافة إلى إعلان الصين في أبريل ٢٠٢٢ عن توقيع اتفاقية أمنية مع جزر سليمان، كما تقوم الصين بتنفيذ برنامج تحديث عسكري شامل وتزيد من الضغط البحري على اليابان في بحر الصين الشرقي، مع وجود شبه دائم لسفن خفر السواحل الصينية في المياه المحيطة بجزر سينكاكو المتنازع عليها بين البلدين، وأكدت مناوراتها العسكرية حول تايوان في أغسطس ٢٠٢٢، والتي شملت إطلاق صواريخ باليستية سقطت في منطقة المياه الاقتصادية الخالصة لليابان، أن الصراع في تايوان سيؤثر بشكل مباشر على الأمن الياباني. وقامت قاذفات استراتيجية روسية وصينية بالتحليق فوق بحر اليابان وبحر الصين الشرقي لمدة ثماني ساعات في إظهار للعلاقات الدفاعية الوثيقة بشكل متزايد بين البلدين.

(٢) **برامج الأسلحة النووية والصاروخية لكوريا الشمالية:** تواصل كوريا الشمالية تطوير برامج الأسلحة النووية والصاروخية، الأمر الذي يجعلها أكثر تهديداً وخطورة لأمن اليابان، حيث تعبر الصواريخ الكورية الشمالية المنطقة الاقتصادية الخالصة لليابان وأراضيها بشكل متكرر. وزادت وتيرة اختبار الصواريخ، فقد تم إجراء ٨٦ اختباراً هذا العام، مقارنةً بأعلى مستوى سابق بلغ ٢٦ اختباراً في عام ٢٠١٩. منذ عام ٢٠٠٦، أجرت بيونغ يانغ ست تجارب نووية، وفي حين كانت ترسانة كوريا الشمالية تحتوي فقط على عدد قليل من القنابل الانشطارية الصغيرة، فقد أحرزت تقدماً حقيقياً نحو تطوير أسلحة نووية حرارية أقوى بكثير، وقد غيرت مؤخراً عقيدتها النووية للسماح بضربات استباقية واستخدام الأسلحة النووية التكتيكية في ساحة المعركة.

إطلاق الصواريخ الباليستية من جانب كوريا الشمالية (منذ ٢٠١٩)

| التاريخ | النوع المفترض للصاروخ | عدد عمليات الإطلاق | مسافة الرحلة |
|----------------|---|--------------------|-------------------------------|
| ٤ مايو ٢٠١٩ | صواريخ باليستية قصيرة المدى | ٢ | الأعلى ٢٥٠ كم تقريبا |
| ٩ مايو ٢٠١٩ | صواريخ باليستية قصيرة المدى | ٢ | ٤٠٠ كم تقريبا / ٢٠٠ كم تقريبا |
| ٢٥ يوليو ٢٠١٩ | صواريخ باليستية قصيرة المدى | ٢ | ٦٠٠ كم تقريبا |
| ٦ أغسطس ٢٠١٩ | صواريخ باليستية قصيرة المدى | ٢ | ٤٥٠ كم تقريبا |
| ١٠ أغسطس ٢٠١٩ | صواريخ باليستية قصيرة المدى | ٢ | ٤٠٠ كم تقريبا |
| ١٦ أغسطس ٢٠١٩ | صواريخ باليستية قصيرة المدى | ٢ | ٢٥٠ كم تقريبا |
| ٢٤ أغسطس ٢٠١٩ | صواريخ باليستية قصيرة المدى | ٢ | ٣٥٠ إلى ٤٠٠ كم تقريبا |
| ١٠ سبتمبر ٢٠١٩ | صواريخ باليستية قصيرة المدى | ٢ | الأعلى ٣٠٠ إلى ٣٥٠ كم تقريبا |
| ٢ أكتوبر ٢٠١٩ | صاروخ باليستي من مرحلتين يطلق من الغواصات | ١ | ٤٥٠ كم تقريبا |
| ٣١ أكتوبر ٢٠١٩ | صواريخ باليستية قصيرة المدى | ٢ | ٣٥٠ إلى ٤٠٠ كم تقريبا |
| ٢٨ نوفمبر ٢٠١٩ | صواريخ باليستية قصيرة المدى | ٢ | ٣٨٠ كم تقريبا |
| ٢ مارس ٢٠٢٠ | صواريخ باليستية قصيرة المدى | ٢ | ٢٤٠ كم تقريبا |
| ٩ مارس ٢٠٢٠ | صواريخ باليستية قصيرة المدى | ٢ | الأعلى ٢٠٠ كم تقريبا |
| ٢١ مارس ٢٠٢٠ | صواريخ باليستية قصيرة المدى | ٢ | ٤٠٠ كم تقريبا |
| ٢٩ مارس ٢٠٢٠ | صواريخ باليستية قصيرة المدى | ٢ | ٢٥٠ كم تقريبا |

DEFENSE OF JAPAN 2020, https://www.mod.go.jp/en/publ/w_paper/wp2020/pdf/index.html (*)

(٣) تداعيات الحرب الروسية - الأوكرانية، وتحول روسيا إلى مصدر قلق لليابان:

مثل الغزو الروسي لأوكرانيا دافعا قويا للقادة اليابانيين لتسريع عملية تغيير ومراجعة السياسة الدفاعية للبلاد، في ضوء الدروس المستفادة التي خلص إليها المسؤولون اليابانيون في ظل زيادة دعم حلف الناتو لأوكرانيا نتيجة صمودها في القتال ضد روسيا. حيث رأى هؤلاء المسؤولون أنه من خلال ضمان القدرة على الدفاع بشكل أفضل عن اليابان، فمن المرجح أن تساعد الولايات المتحدة والشركاء الآخرون في أي أزمة، كما أدت الحرب في أوكرانيا إلى زيادة وعي اليابانيين بالمخاطر في جوارهم، لاسيما التهديد الذي تشكله الصين، ففي استطلاع للرأي أجري في فبراير ٢٠٢٢، أعرب ٧٧ في المائة من المشاركين عن قلقهم من أن

تصرفات روسيا قد تلهم الصين لاتخاذ خطوة مماثلة ضد تايوان.

ولا تستبعد السياسة الدفاعية الجديدة لليابان احتمال وقوع حادث خطير مماثل للغزو الروسي لأوكرانيا في منطقة المحيطين الهندي والهادئ وشرق آسيا، في ظل تحدي الصين للنظام الدولي من خلال تعزيز العلاقات مع روسيا، واعتبرت هذه السياسة أن «غزو روسيا لأوكرانيا هو انتهاك جسيم للقوانين التي تمنع استخدام القوة وهو ضرب للأسس التي قام عليها النظام العالمي».

وشهدت العلاقات بين اليابان وروسيا تدهوراً ملحوظاً منذ الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير ٢٠٢٢، حيث انضمت اليابان إلى مجموعة السبع في فرض عقوبات اقتصادية ضد موسكو، وهو ما دفع الأخيرة إلى وصف اليابان بأنها دولة «غير ودية»، وزادت من نشاطها العسكري بالقرب من اليابان، فقبل إعلان اليابان رسمياً عن سياستها الدفاعية الجديدة، نشرت روسيا في أوائل ديسمبر ٢٠٢٢، أنظمة دفاع صاروخية على إحدى جزر الكوريل المتنازع عليها بين البلدين، كما انسحبت من محادثات لإبرام معاهدة سلام مع اليابان وجمدت مشاريع اقتصادية مشتركة تتعلق بجزر الكوريل المتنازع عليها بسبب العقوبات التي فرضتها اليابان عليها بعد غزو أوكرانيا.

ومن التطورات اللافتة في هذا السياق، اتجاه روسيا نحو زيادة عدد أفراد قواتها المسلحة إلى ١,٥ مليون جندي، في ضوء حاجتها إلى التعلم من المشكلات التي تواجهها في أوكرانيا ومعالجتها، علاوة على رفع النطاق العمري للخدمة العسكرية الروسية الإلزامية إلى ٢١-٣٠، مقارنة بـ ١٨-٢٧ في الوقت الحالي، كما أطلقت روسيا مرحلة جديدة لتطوير قدراتها العسكرية، شددت فيها على تطوير ترسانتها النووية، وتثبيت مبدأ «توازن الردع النووي»، بجانب تزويد وحدات الجيش بترسانة صاروخية حديثة من الطرازات التي وصفت بأنها «خارقة».

(٤) إقامة وتوسيع «شبكة متعددة الطبقات» من حلفاء اليابان والدول ذات التفكير المماثل بما في ذلك الولايات المتحدة وأستراليا وكوريا الجنوبية والهند ودول الآسيان، حيث سيظل التعاون مع الولايات المتحدة ضروريا لتعزيز فعالية

الردع. وقد تضمنت الوثائق الجديدة لأول مرة إنشاء «قيادة مشتركة دائمة» تكون مسئولة عن التنسيق بين الفروع البرية والبحرية والجوية لقوات الدفاع الذاتي والجيش الأمريكي، ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى قيام اليابان في أكتوبر ٢٠٢٢، بتجديد الاتفاق الأمني الذي أبرمته مع أستراليا قبل ١٥ عاماً، ويطلق عليه «الإعلان المشترك حول التعاون الأمني»، بهدف مواجهة تهديدات الصين وكوريا الشمالية، ويقضي بتبادل المزيد من المعلومات الاستخباراتية الحساسة وتعزيز التعاون العسكري.

ثالثاً: ردود الفعل الإقليمية والدولية:

لم يكن من المستغرب في ضوء ما احتوت عليه السياسة الدفاعية الجديدة لطوكيو من مضامين خطيرة من جهة، وتحديدتها دولاً بعينها كمصدر لتهديد أمن وسلامة واستقرار اليابان من جهة أخرى، أن تثير ردود أفعال إقليمية ودولية قوية.

(١) الصين: بالنظر إلى كونها الدولة التي تمثل أكبر تحدٍ استراتيجي لليابان، وفقاً للسياسة الدفاعية الجديدة للأخيرة، فقد أثارت هذه السياسة، حتى قبل إعلانها الرسمي، استياء الصين التي تتحدث باستمرار عن النزعة العسكرية اليابانية الوحشية في النصف الأول من القرن العشرين، والتي كانت الصين إحدى ضحاياها. ولذا، أبدت بكين معارضة وعدم رضا شديدين إزاء تحديث الوثائق الرئيسية المتعلقة بالدفاع الياباني، والتي تصف بكين بأنها «أكبر تحدٍ استراتيجي» لطوكيو. وبناء عليه، قدمت بكين احتجاجات شديدة لطوكيو.

وأكدت الصين التزامها الدائم بالحفاظ على السلام والاستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ والعالم. واتهمت الجانب الياباني بتجاهل الحقائق، والانحراف عن التزامه بالعلاقات الصينية - اليابانية والتفاهات المشتركة بين البلدين، وتشويه سمعة الصين. وعارضت بحزم زيادة ميزانية الدفاع اليابانية، كما حثت الجانب الياباني على الالتزام بمبادئ الوثائق السياسية الأربعة بين الصين واليابان، والتعبير بشكل فعال في سياساته، والعمل على الاجماع السياسي على ان البلدين شريكان متعاونان ولا يشكلان أي تهديد لبعضهما البعض، احترام

المخاوف الأمنية للجيران الآسيويين، والتصرف بحكمة في المجال العسكري، وأكدت أن مسألة تايوان شأن داخلي خاص بالصين، ولا تقبل بأي تدخل من أي قوى خارجية.

وفي الإطار ذاته، أصدرت السفارة الصينية في طوكيو بياناً، أكدت فيه أن تحرك اليابان «ينحرف بشكل خطير عن الحقائق الأساسية» و«يثير التوترات والمواجهة الإقليمية»، وحثت اليابان على عدم الانغماس في استخدام ما يسمى بالتهديد الصيني للانغماس في توسعها العسكري. وأكدت السفارة أن موقف بكين بشأن جزر سينكاكو التي تسيطر عليها اليابان وتطالب بها بكين في بحر الصين الشرقي، بالإضافة إلى القضايا المتعلقة بتايوان، هو موقف «واضح وحازم».

(٢) **روسيا:** رداً على السياسة الدفاعية الجديدة لليابان، اتهمت روسيا اليابان بالتخلي عن سياستها السلمية المستمرة منذ عقود والاتجاه نحو ما وصفته بـ «العسكرة الجامحة». وقالت وزارة الخارجية الروسية في بيان «من الواضح أن طوكيو شرعت في مسار تعزيز قوتها العسكرية بصورة غير مسبقة، بما في ذلك امتلاك القدرة على توجيه ضربات»، ورأت موسكو أن مثل هذا التحرك «سيثير حتما تحديات أمنية جديدة وسيؤدي إلى تصاعد التوتر في منطقة آسيا والمحيط الهادئ».

(٣) **كوريا الشمالية:** نددت كوريا الشمالية بالسياسة الدفاعية الجديدة لليابان، وحذرت من أنها لن تقف مكتوفة اليدين أمام ما وصفته بالتهديد «الخطير» للسلم العالمي، وما تسبب به من «تغيير جذري» في البيئة الأمنية الإقليمية. وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الكورية الشمالية في بيان إن «اليابان تخلق أزمة أمنية خطيرة (... باعتمادها استراتيجية أمنية جديدة تضيي عملياً طابعاً رسمياً على امتلاكها قدرات لشن ضربات وقائية ضد دول أخرى»، مضيفاً أن «إضفاء طابع رسمي على خط العدوان الياباني الجديد قد غير جذرياً البيئة الأمنية في شرق آسيا».

(٤) **كوريا الجنوبية:** أكدت كوريا الجنوبية على ضرورة قيام اليابان بالتشاور مع سيول للحصول على الموافقة قبل اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يؤثر بشكل

خطير على المصالح الوطنية لسيول، مثل ممارسة حقوقها في القدرة على الهجوم المضاد الذي يستهدف شبه الجزيرة الكورية. وقالت وزارة الخارجية الكورية الجنوبية في بيان إنه من «المستحسن» أن تنفذ اليابان السياسة الأمنية للمساهمة في السلام والاستقرار الإقليميين، كما قدمت كوريا الجنوبية احتجاجاً على مطالبة اليابان بالجزر المتنازع عليها (وهي جزر تُطلق عليها كوريا الجنوبية اسم دوكدو فيما تُطلق عليها اليابان اسم تاكيشيما)، حيث طالبت وزارة الخارجية الكورية الجنوبية بإلغاء فوري للمطالبات الإقليمية من استراتيجية الأمن القومي اليابانية، قائلة في بيان إن هذه الخطوة لا تساعد على «بناء علاقة موجهة نحو المستقبل» بين البلدين.

(5) الولايات المتحدة: في ظل علاقات الشراكة الاستراتيجية والتحالف العسكري الوثيق بين الولايات المتحدة واليابان، رحبت واشنطن على لسان كبار مسؤوليها بالسياسة الدفاعية الجديدة لليابان، باعتبارها تهدف إلى تعزيز التحالف العسكري مع الولايات المتحدة في منطقة المحيطين الهندي والهاد، واصفين إياها بأنها «خطوة جريئة وتاريخية»، حيث كتب الرئيس جو بايدن على تويتر: «نرحب بإسهامات اليابان في السلام والازدهار»، وأكد البيت الأبيض أن هذه السياسة ستسمح بـ «تعزيز وتحديث» التحالف العسكري بين طوكيو وواشنطن. وقال مستشار الأمن القومي للبيت الأبيض جيك ساليفان، إن «هدف اليابان المتمثل في زيادة استثماراتها الدفاعية بشكل كبير سيعزز التحالف الأمريكي الياباني ويحدثه». فيما أكد وزير الدفاع لويد أوستن أن السياسة الدفاعية الجديدة لليابان، تعكس التزام اليابان القوي بدعم النظام الدولي القائم على القواعد وإقامة منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة.

وتشارك الولايات المتحدة مع اليابان في نظرتها إلى الصين، حيث أصدرت واشنطن، في وقت سابق، استراتيجية دفاعية جديدة، صنفت بموجبها بكين «أكبر خطر على الأمن الأمريكي»، ودعت «إلى بذل الجهود المكثفة من أجل بناء القدرات العسكرية، التي من شأنها أن تردع الصين في العقود المقبلة».

(6) تايوان: قالت رئيسة تايوان تساي إنغ ون، خلال اجتماعها مع رئيس

جمعية التبادل الياباني والتايواني ميتسو أوهاشي في تايبيه، إنها تتوقع تعاوناً دفاعياً أكبر مع اليابان. ونقل المكتب الرئاسي عن تساي قولها «تتطلع إلى استمرار تايوان واليابان في تحقيق إنجازات تعاون جديدة في مختلف المجالات مثل الدفاع والأمن الوطنيين والاقتصاد والتجارة والتحول الصناعي».

رابعاً: دلالات السياسة الدفاعية الجديدة:

تنطوي السياسة الدفاعية الجديدة لليابان على مجموعة من الدلالات، يمكن توضيح أبرزها في الآتي:

- استمرار الطابع الدفاعي لليابان وعدم تحولها إلى دولة عسكرية: حيث تؤكد السياسة الدفاعية الجديدة على أن المحور الأساسي لتعزيز القوة العسكرية يتمثل في الدفاع وليس أن تصبح اليابان دولة عسكرية، حيث تؤكد طوكيو أنها ستعزز تعاونها مع الولايات المتحدة، وباقي الدول التي تتشارك معها في التفكير نفسه من أجل مواجهة التهديدات المحدقة بالنظام العالمي القائم.

- إنتهاء عهد سياسة التعايش السلمي: بموجب السياسة الدفاعية الجديدة تُنهى اليابان عقود من تبني سياسة التعايش السلمي، والالتزام بعدم امتلاك قوة عسكرية، وهي السياسة التي اعتمدها طوكيو بسبب ماضيها في الحرب العالمية الثانية، وما تسببت فيه من دمار في العالم.

- تناقض السياسة الدفاعية الجديدة مع استراتيجية الأمن القومي التي نشرتها اليابان في عام ٢٠١٣، فيما يتصل بالموقف تجاه الصين. حيث تضمنت الثانية أن «العلاقات المستقرة بين اليابان والصين عامل أساس للسلام والاستقرار في منطقة آسيا والمحيط الهادئ»، وهو ما يشير إلى أن الموقف الياباني الجديد يرتبط بمخاوف ليس لها علاقة بطوكيو، خاصة وأن العلاقات اليابانية - الصينية ترتكز على المنفعة المتبادلة القائمة على المصالح الاستراتيجية المشتركة، علاوة على تبني الصين سياسة تتسم بالطابع السلمي والتعاوني وتخلو من أي تهديد تجاه اليابان.

- لا يمكن تجاهل وجود دور أمريكي كبير وراء إقرار اليابان لسياستها الدفاعية الجديدة، لاسيما فيما يتصل بالتعامل مع الصين، وأن هذا القرار يُعد امتداداً

للاستراتيجية الأمريكية الهادفة إلى احتواء الصين، حيث تعتقد الولايات المتحدة أن التعامل مع قوة الصين الصاعدة هو أحد أهدافها العسكرية الرئيسية، ففي شهر أكتوبر ٢٠٢٢، حذرت إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن، من أن الصين «تعمل على تقويض التحالفات الأمريكية في المحيطين الهندي والهادئ، وعلى استخدام جيشها المتنامي في إكراه الجيران وتهديدهم. وبالتالي، فإنها تمثل تهديداً للوطن الأمريكي»، وفق تعبيرها، وهي ذات الصياغة التي تبنتها اليابان في مراجعة سياستها الدفاعية، بوصفها بكين بالتحدي الاستراتيجي، وهو ما يُظهر بوضوح تركيز استراتيجية الأمن القومي اليابانية الجديدة، على تعزيز العلاقات العسكرية بالولايات المتحدة.

- ثمة تناغم بين ما ورد في السياسة الدفاعية الجديدة لليابان مع ما تضمنته أيضاً استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لإدارة الرئيس جو بايدن، لاسيما نظرتها إلى الصين باعتبارها «التحدي الجيوسياسي الأكثر أهمية لأمريكا»، وهو ما يعني أن الصين تمثل تحدياً مشتركاً للدولتين ينبغي عليهما العمل معاً لمواجهة.

- اتجاه العلاقات اليابانية - الصينية نحو التوتر: حيث ستميل استراتيجية اليابان مع الصين أكثر نحو الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي من خلال تصنيف الصين على أنها «تحدٍ»، وسيتم تطوير العلاقات الثنائية بنبرة المواجهة.

- حدوث سباق تسلح في المنطقة: حيث سيؤدي تغيير السياسة الدفاعية الحالية لليابان إلى التأثير في المنطقة بأكملها، بحيث سيتعين على عدد من الدول زيادة إنفاقها العسكري، الأمر الذي يؤدي إلى سباق تسلح جديد في شمال شرق آسيا.

- طموح طوكيو للعب دور أكثر نشاطاً في الأمن الإقليمي، بهدف تحقيق توازن جديد في العلاقات الدولية، من خلال العمل بشكل أوثق مع الولايات المتحدة وحلفائها لتحقيق «منطقة المحيطين الهندي والهادئ الحرة والمفتوحة».

خامساً: تحديات السياسة الدفاعية الجديدة:

على الرغم من دعم وتأييد الرأي العام الياباني للتغييرات التي احتوت عليها السياسة الدفاعية الجديدة، ولاسيما فيما يتصل بزيادة الميزانية الدفاعية، فإن هذه السياسة تواجه تحديات عدة، من بينها:

- مصادر تمويل الزيادة الجديدة في الميزانية الدفاعية: رغم تصريح رئيس الوزراء الياباني كيشيدا فوميو بأن زيادة الإنفاق الدفاعي ستأتي من زيادات ضريبية تفرض في عام ٢٠٢٤ أو بعده، فإن احتمال زيادة الضرائب لتحقيق هذا الهدف سيؤدي إلى إثارة الجدل في البلاد. وهناك من يرجح سداد هذه الزيادات عبر مزيج من الزيادات الضريبية والتخفيضات في النفقات الحكومية الأخرى وإصدار الديون الحكومية.

- كيفية الموازنة بين التعديلات التي تبنتها السياسة الدفاعية الجديدة، ولاسيما فيما يتصل بمسألة «القدرة على الهجوم المضاد»، وبين الدستور الياباني الذي يسيطر عليه الطابع السلمي، ويحظر على البلاد امتلاك جيش حقيقي. حيث لم توضح الحكومة اليابانية كيف سيتوافق هذا التحول مع الدستور.

- الاعتراضات التي قوبلت بها السياسة الدفاعية الجديدة من جانب أكبر أحزاب المعارضة في اليابان (الحزب الدستوري الديمقراطي)، لإقرارها بدون مناقشات كافية، وتشكيك الحزب في خطة الحكومة لامتلاك قدرات شن هجمات مضادة، بجانب التساؤل عما إذا كان سيتم الحفاظ على السياسة الأمنية اليابانية المقتصرة على الدفاع.

- وجود بعض الأصوات المعارضة لمسألة زيادة الإنفاق الدفاعي لليابان، ولاسيما من جانب حزب كوميتو شريك الحزب الليبرالي الديمقراطي في الائتلاف الحكومي.

- الوضع العام للاقتصاد الياباني سوف يؤثر على فعالية واستدامة أي زيادة في الإنفاق الدفاعي. إذا تعثر الاقتصاد أو استمر ضعف الين الياباني، فسيقلل هذا من تأثير زيادة الإنفاق العسكري إلى ٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. كما سيجعل من الصعب على المجتمع الياباني المتقدم في السن تبرير الإنفاق الدفاعي في مواجهة ارتفاع تكاليف الرعاية الصحية والمعاشات التقاعدية.

- كيفية الدفاع عن السياسة الدفاعية الجديدة أمام الخارج، وتحديدًا دول الجوار الإقليمي لليابان، لا سيما أولئك الذين لديهم شكوك حول النوايا العسكرية لليابان أو لديهم ذكريات مؤلمة لماضيها في زمن الحرب.

- إشكالية مراجعة أحكام التخلي عن الحرب في دستور اليابان، حيث يذهب البعض إلى أن اليابان يمكنها بناء القدرة الدفاعية التي تحتاجها من خلال التفسير المرن للدستور، وتجنب عملية المراجعة المثيرة للجدل لدستورها.

المراجع

1. RURIKA IMHASHI, Japan approves new defense strategy to boost self-reliance, December 16, 2022, available at <https://asia.nikkei.com/Politics/International-relations/Indo-Pacific/Japan-approves-new-defense-strategy-to-boost-self-reliance>
2. Christopher B. Johnstone, Japan's Transformational National Security Strategy, December 8, 2022, available at <https://www.csis.org/analysis/japans-transformational-national-security-strategy>
3. Michelle Lee, Wary of China, Japan unveils sweeping new national security strategy, December 16, 2022, available at <https://www.washingtonpost.com/world/2022/12/16/japan-defense-strategy-missiles/>
4. MARI YAMAGUCHI, As regional threats rise, Japan eases defense-only strategy, available at <https://apnews.com/article/business-japan-8d8fe00c6e87914f1d-d1ea3388a7f6db>
5. Secretary of Defense Austin Statement on Japan's Release of its New Strategy Documents (National Security Strategy, National Defense Strategy, and Defense Buildup Program), Dec. 16, 2022, **available at** <https://www.defense.gov/News/Releases/Release/Article/3248224/secretary-of-defense-austin-statement-on-japans-release-of-its-new-strategy-doc/>
6. Kristi Govella, German Marshall Fund, Japan's defence policy faces a critical juncture, 18 July 2022, available at : <https://www.eastasiaforum.org/2022/07/18/japans-defence-policy-faces-a-critical-juncture/>

7. Shin Kawashima, Japan–China relations back on track, 15 December 2022, available at :
<https://www.eastasiaforum.org/2022/12/15/japan-china-relations-back-on-track/>
8. ANTHONY KUHN, Eyeing China, Japan lifts longtime restrictions to allow major defense buildup, December 16, 2022, available at :
<https://www.npr.org/2022/12/16/1143017026/japan-defense-spending-weapons-buildup-rearming>
9. Japan sets out policy on strengthening maritime security, Dec. 16, 2022, available at :
https://www3.nhk.or.jp/nhkworld/en/news/20221216_17/
10. Japan approves a historic new military build-up, December 16, 2022, **available at :**
<https://www.dw.com/en/japan-approves-a-historic-new-military-build-up-/a-64119662>
11. Ben Dooley and Hisako Ueno, Japan Moves to Double Military Spending, With a Wary Eye on China, Dec. 16, 2022, available at :
<https://www.nytimes.com/2022/12/16/world/asia/japan-national-security-strategy.html>
12. Kitaoka Shin'ichi, Japan's Defense Agenda—Translating the Abe Reforms into Action, Oct 12, 2022, available at :
<https://www.nippon.com/en/in-depth/a08401/>
13. Tim Kelly and Sakura Murakami, Pacifist Japan unveils biggest military build-up since World War Two, Dec 16, available at :
<https://www.reuters.com/world/asia-pacific/pacifist-japan-unveils-unprecedented-320-bln-military-build-up-2022-12-16/>
14. Kana Inagaki, Japan scraps pacifist postwar defence strategy to counter China threat, available at :

- <https://www.ft.com/content/1180f72c-b7aa-48cc-817b-69e7400fc6d3>
15. Statement by National Security Advisor Jake Sullivan on Japan's Historic National Security Strategy, DECEMBER 16, 2022, available at :
<https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2022/12/16/statement-by-national-security-advisor-jake-sullivan-on-japans-historic-national-security-strategy/>
 16. Japan to radically overhaul defence policy on China threats, 14/12/2022, available at :
<https://www.france24.com/en/live-news/20221214-japan-to-radically-overhaul-defence-policy-on-china-threats>
 17. Explainer: What is Japan's new national security strategy?, available at:
<https://www.trtworld.com/asia/explainer-what-is-japan-s-new-national-security-strategy-63623>
 18. Jennifer Lind, Japan Steps Up: How Asia's Rising Threats Convinced Tokyo to Abandon Its Defense Taboos, December 23, 2022, available at :
https://www.foreignaffairs.com/japan/japan-steps?utm_medium=newsletters&utm_source=fatoday&utm_campaign=The%20Kingdom%20and%20the%20Power&utm_content=20221223&utm_term=FA%20Today%20-%20112017
 19. Purnendra Jain, "Despite Shifts, Japan's Defence and Security Policy Remains on Pacifist Ground", ORF Issue Brief No. 530, March 2022, Observer Research Foundation. available at :
<https://www.orfonline.org/research/japans-defence-and-security-policy/>
 20. https://www.france24.com/en/europe/20221221-live-ukraine-s-zelensky-to-visit-us-meet-biden-and-address-congress?xtor=EPR-300&_ope=eyJndWlkI-joiMjYjhhMzc3ZDRhNzFIMjE3ODY1ZTAzZWlIXZDM2ZDgifQ%3D%3D
 21. DEFENSE OF JAPAN 2020, available at : https://www.mod.go.jp/en/publ/wp_paper/wp2020/pdf/index.html

22. Foreign Ministry Spokesperson Wang Wenbin's Regular Press Conference on December 14, 2022, available at :
https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/xwfw_665399/s2510_665401/202212/t20221214_10990475.html
23. Foreign Ministry Spokesperson Wang Wenbin's Regular Press Conference on December 16, 2022, available at :
https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/xwfw_665399/s2510_665401/2511_665403/202212/t20221216_10991370.html
24. , ائد جبر، بوتين يشدد على «الردع النووي» في استراتيجيته العسكرية لـ 3202، صحيفة الشرق الأوسط، العدد رقم 59061، 2022/21/22.
25. تحول جذري في العقيدة الدفاعية اليابانية لمواجهة «التحدي الصيني غير المسبوق».. واشنطن تدعم قرار طوكيو «اكتساب قدرات جديدة تعزز الردع الإقليمي»، صحيفة الشرق الأوسط، العدد رقم 09061، 2022/21/71.
26. روسيا تدين «عسكرة» اليابان بعد إعلان خطة كيشيدا الدفاعية، يورونيوز، 2022/21/22، متاح علي الرابط :
<https://arabic.euronews.com/2022/12/22/russia-japan-ab6>
27. روسيا تنشر أنظمة دفاع صاروخية على إحدى جزر الكوريل قرب اليابان، يورونيوز، متاح علي الرابط :
<https://arabic.euronews.com/2022/12/06/russia-japan-missiles-ss4>
28. أربعة تغييرات أساسية في السياسة الدفاعية اليابانية الجديدة، يورونيوز، 2022/21/61، متاح علي الرابط :
<https://arabic.euronews.com/2022/12/16/list-of-expected-changes-in-japans-defense-doctrine>
29. كوريا الشمالية: استراتيجية اليابان الدفاعية «تخلق أزمة أمنية خطيرة»، صحيفة الشرق الأوسط، 2022/21/02.
- 30 ندين عباس، طوكيو تتبنى استراتيجية واشنطن: دفع ثمن استعداد بكين من أمنها واقتصادها، الميادين نت، 2022/21/61.

- 31 أكبر حزب معارض في اليابان ينتقد قرار الحكومة تغيير السياسة الدفاعية، موقع الهيئة الإعلامية العامة لليابان.
- 32 اليابان وبريطانيا وإيطاليا تعلن خطة لتطوير مقاتلة بحلول 5302، صحيفة الشرق الأوسط، 2202/21/9.
- 33 اليابان تدرس شراء ما يصل إلى 005 صاروخ توماهوك كروز أمريكي، يورونيوز، 2202/11/03. متاح علي الرابط :
<https://arabic.euronews.com/2022/11/30/japan-considers-buying-around-500-tomahawk-cruise-us-missiles>
- 34 بسبب تهديدات الصين وكوريا الشمالية... اليابان وأستراليا توقعان اتفاقا أمنيا تاريخيا، يورونيوز، 2202/01/22 متاح علي الرابط :
<https://arabic.euronews.com/2022/10/22/japan-and-australia-sign-historic-security-pact>
- 35 كيتاؤكا شينيتشي، دوافع تفكير اليابان في تطوير قوتها العسكرية بين قيود الدستور وتهديدات الأمن القومي، 2202/01/12. على الرابط التالي
<https://www.nippon.com/ar/in-depth/a08401>